الأهرام

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٨ ابـريـل ٢٠٠٠

اسرائيل تخلق قبل انسحابها مشكلة اسمها "طابا لبنانية"

سليم نصّار *

■ لسبب مجهول اختار وزير الدفاع اللبناني غازي زعيتر اول نيسان (ابريل) ليطلق من فوق منبر «مركز نبيه بري الثقافي» في المصيلح، تهديده لاسرائيل باحتمال طلب الحكومة من الجيش السوري مواكبة الجيش اللبناني الى المناطق المحررة في الجنوب.

ولم تتعامل اسرائيل مع عبارة التهديد كزلّة لسان او كذبة نيسان، وانما اعتبرتها رسالة سورية موجهة لإرباك قرار الانسحاب، نظراً للعلاقة المميزة التي تربط غازي زعيتر باصحاب القرار في دمشق. وقرأت حكومة باراك في الخطاب تغييرات لصورة الوضع في الجنوب، كان الوزير بهذا الوعيد اعلن الغاء الخط الوهمي الاحمر الذي اتفق عام ١٩٧٦ على تحديده عند نهر الاولي، تحاشياً لأي صدام عسكري يقع بين القوات السورية والقوات الاسرائيلية. ولم يكتف زعيتر بهذا الانذار السياسي، بل اتبعه بإنذار عسكري وصف فيه تل ابيب بانها ستكون تحت مرمى الصواريخ السورية في حال كررت اعتداءاتها على لبنان. واعتبر رئيس هيئة اركان الجيش الاسرائيلي شاؤول موفاز، ان دمشق عازمة على فتح جبهة مباشرة ضدها من جنوب لبنان لكي تمنع انسحابها.

الزيارة المفاجئة التي قام بها وزير خارجية سورية فاروق الشرع للرئيس اميل لحود، اقفلت باب الاجتهاد والتفسيرات، واوضحت حقيقة موقف الرئيس الاسد «الحريص على احياء عملية السلام واستبعاد قرار الحرب».

قال الشرع في قصر بعبدا ان الحديث عن الحرب خطأ لأن سورية ولبنان يتحدثان عن السلام، وعن ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وانسحاب اسرائيل الكامل من الجنوب والجولان. ورأى ان انتقال القوات السورية الى الجنوب على نحو ما وصفه زعيتر يجعل منها شريكاً في السيادة اللبنانية وضامناً لأمن اسرائيل. وهذا دور ترفض دمشق الاضطلاع به لانها تعتبر السلام القائم على العدل افضل وسائل الحماية والوقاية للفريقين. وكل حل آخر سيزيد فرص المخاطرة بمواجهة عسكرية تنطوي على احتمالات تقويض عملية السلام برمتها.

بعد ايضاح سورية لموقفها الرسمي من موضوع الانسحاب تنفيذاً للقرار ٤٢٥، راحت الصحف الإسرائيلية تقرأ كلام الوزير زعيتر قراءة جديدة، متخيلة انه تحدث عن ملء الفراغ الامني بواسطة الجيشين السوري واللبناني لكي يقطع الطريق على «حزب الله» او «جيش لبنان الجنوبي». ويبدو انه اراد المغالاة في تصوير دور الجيش اللبناني فاقحم الجيش السوري في موضوع استرداد السيادة لاعتقاده بان تلازم المسارين يقتضي الجهر بهذه المشاركة. ولكنه سرعان ما اكتشف ان دمشق سحبت ورقة المقاومة اللبنانية من التداول، وفضّلت التريث بانتظار ما ستتمخض عنه الاحداث المقبلة. وهي احداث بالغة الخطورة خصوصاً بعد اعلان وزير خارجية اسرائيل ديفيد ليفي، وقوله ان قرار الانسحاب ليس مرتبطاً بالاجوبة التي ينتظرها كلينتون من الاسد. ومعنى هذا ان حكومة باراك تريد إحراق ورقة الضغط اللبنانية على مسار المفاوضات مع سورية. لذلك قبلت بانسحاب احادي الجانب للتحرر من «التنازلات» التي تطالب بها دمشق. او هي على الاقل تريد انقاذ جنودها من مخاطر حرب لبنان التي غرقت في اوحالها بعد عملية الليطاني (آذار/ مارس ١٩٧٨). ومع ان القرار ٤٢٥ منحها فرصة الانسحاب، الا ان مناحيم بيغن مع شارون خططا لعملية سلام الجليل (حزيران/ يونيو ١٩٨٢) بهدف تغيير الوضع القائم وابعاد المقاومة الفلسطينية المسلحة عن الجنوب. وبعد ان مُنيت هذه الخطة بالفشل ودفعت اسرائيل ثمنها ٦٥٤ قتيلاً و٣٨٧٣ جريحاً اضافة الى تكاليف ضخمة بلغت خمسة بلايين دولار.. انسحبت من الجبل في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٥، مخلّفة وراءها وضعاً امنياً سيئاً انتهى بمأساة «حرب الجبل». ويبدو ان باراك عازم على تقليد شارون في تنفيذ خطة مشابهة، بدليل انه يرفض سحب قوات انطوان لحد مع قواته، كما وعد سابقاً. ولكي يزيد من عوامل الفتنة الداخلية امر جنوده بتوزيع اسلحتهم على ابناء القرى الواقعة تحت سيطرة «جيش لبنان الجنوبي». والغرض من كل هذا ابقاء منطقة الشريط الحدودي مشتعلة، والقاء مسؤولية مستقبل لحد وقواته على عاتق الامم المتحدة والدولة اللبنانية. ولقد اكد وزير العدل الاسرائيلي هذا الخيار في اعلانه الاخير «بان القصة بين اسرائيل وجيش لبنان الجنوبي.. انتهت!».

ولكن، هل انتهت قصة اسرائيل مع لبنان والامم المتحدة؟

وزير الخارجية ديفيد ليفي ابلغ كوفي انان شفوياً في جنيف ان الجيش الاسرائيلي سينسحب من جنوب لبنان «وفقاً للقرار ٤٢٥ دفعة واحدة». ولكن تقرير مراقبي الامم المتحدة يناقض هذا الزعم، ويؤكد ان الانسحاب لن يكون كاملاً حسبما ينص القرار في البند الاول:

«يطلب ان تحترم بدقة وحدة وسلامة اراضي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً». وجاء في التقرير ان ايهود باراك وافق على الخطة التي وضعها رئيس هيئة الاركان شاؤول موفاز مع اجراء بعض التعديلات في التوصيات التي قدمها الجيش بضرورة التمركز في ثلاثة اماكن تقع على بعد كيلومتر من الحدود، ويشير التقرير ان الجيش الاسرائيلي سيحتفظ داخل الاراضي اللبنانية بالمواقع التي تبعد نحو نصف كيلومتر عن الحدود وهي: حمصا، تسبعوني، عوليش وبركان... اضافة الى قرى يمر في وسطها خط الحدود ومثل: تسيفون، تسوريت، ولينفا، ويبدو ان باراك اراد الاحتفاظ بـ«مسمار جحا» مثلما ترك مناحيم بيغن قضية «طابا» معلقة مع مصر، ولما سال موفد الامم المتحدة باراك عن الغاية من بقاء قواته داخل الاراضي اللبنانية، اجاب بان الوضع الأمني يفرض ذلك، وانه على استعداد لبحث مستقبل هذه المواقع التي يقع بعضها داخل الاراضي اللبنانية، خصوصاً موقع «جبل الدب» الذي يطل على المنطقة.

وادعى موفاز ان المراكز التي تقع في الاراضي اللبنانية ضرورية لامن المستوطنات، وانه من دونها تصبح مهمة الدفاع شبيهة بالدفاع في لعبة كرة القدم من خط المرمى. هذا، ولقد وافق باراك على تنفيذ خطة «غسق الصباح» الخاصة بانسحاب احادي الجانب مطلع حزيران (يونيو)، اي قبل شهر من الموعد السابق، على ان تتم خلال اربعة ايام. علماً بان وزير الدفاع الاميركي كوهين طلب ارجاء الانسحاب إلى تموز (يوليو) من اجل اعطاء الأمم المتحدة الفرصة الكافية لاستكمال نشر القوة المتعددة الجنسيات.

الرئيس اميل لحود بعث بمذكرة إلى الامين العام كوفي انان، يكرر فيها طرحه لاحتمال قيام مجموعات فلسطينية بعمليات عبر الحدود من ضمن حق العودة للفلسطينيين. كذلك اعترضت الامم المتحدة على بقاء جيش انطوان لحد في الشريط الحدودي، الأمر الذي يعني ان الانسحاب ليس كاملاً على اعتبار ان هذه القوات تابعة للجيش الإسرائيلي. ويستفاد من ظهور هاتين المشكلتين ان الجنوب اللبناني مقبل على استحقاقات جديدة سيفرزها الانسحاب غير الكامل، وابقاء قضية اللاجئين معلقة.

ومن رحم هاتين المشكلتين تبرز ان الأسئلة المتعلقة بمهمة الأمم المتحدة، وما إذا كان مجلس الامن قد منحها السلطة لاخلاء الجنوب من قوات انطوان لحد... وتجريد الفلسطينيين من اسلحتهم؟

تنص الفقرة الثالثة من القرار رقم ٤٢٥ على التالي: «يقرر مجلس الامن في ضوء طلب الحكومة اللبنانية أن يقيم فوراً تحت سلطته قوة موقتة تابعة للأمم المتحدة لجنوب لبنان، من اجل تاكيد انسحاب القوات الإسرائيلية وتثبيت السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على تامين عودة سلطتها إلى المنطقة، على ان تتالف هذه القوة من عناصر توفرها الدول الاعضاء في الامم المتحدة».

ويتبين من مضمون القرار انه لا يكتفي بالتاكيد على السيادة، بل يشدد على سلامة ووحدة الأراضي اللبنانية التي لا تتجزأ، وعلى عدم المساس بحدوده المعترف بها دولياً. ومع ان القرار ينص على حصر الالتزام بايقاف القتال بإسرائيل وحدها، ولكن تطبيق هذا الحكم لا يتم إلا بالتزام الطرف الآخر ايقاف القتال أيضاً. ويبدو ان مجلس الأمن عام ١٩٧٨ تجنب الخوض في المشكلة القائمة بين الدولة اللبنانية وشرعية وجود المقاومة الفلسطينية، لذلك ترك موضوع تحديد الطرف الآخر للقرار ٤٢٦. والمعروف ان جميع قرارات مجلس الأمن التي تتضمن طلب ايقاف القتال، تخاطب دائماً كافة الأطراف المشتبكة فيه، مثل ذلك قرارات مجلس الأمن الصادرة بين ٦ و١١ حزيران (يونيو) ١٩٦٧... والقرار رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣.

جاء في تقرير الأمين العام السابق الدكتور فالدهايم ما يلي: «ان اداء مهمة قوات الأمم المتحدة يتطلب اشراف القوات على ايقاف القتال وضمان الطبيعة السلمية والسيطرة على كل تحرك فيها». ومعنى هذا ان القرار ٤٢٦ يلزم جميع الأطراف المشتركة في القتال بايقاف النار، بمن في ذلك المقاومة اللبنانية، وقوات انطوان لحد، والمقاومة الفلسطينية التي كانت نشاطاتها سبباً في صدور القرار ٤٢٥. وتبين من ديباجة القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ ان مهمة القوات الدولية محصورة في منطقة القتال، وان ما يطالب به الرئيس لحود يحتاج إلى خطوات أخرى لا يشملها القراران. والمؤكد ان ايهود باراك قرأ الانذار الجديد عن محاولة استخدام الورقة الفلسطينية لتعويم موضوع الجولان، لذلك هدد برد قاس بعد انسحاب قواته، وقال لصحيفة «واشنطن بوست» إن الطرف الذي يحاول اختبارنا سيدفع الثمن غالياً.

وربما يكون لبنان أول ضحية هذا التهديد، خصوصاً إذا سمح للآخرين باستخدام الورقة الفلسطينية في مرحلة السلام مع الفلسطينيين!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية